ويقال للذكر كما قال الرضي ليس بواطرد قول منادي من المرخم لان الكذا ذكر الكذا
وقال المبرد هو مرخم كروان ولاستورة المعا قال ومع ما ذكرنا من المحمل الصحيح في
هذا النقل عن المبرد مخالف لنقل ابن هشام عنه والكرو ان طائر يشبه البط الا
ثيام الليل سمي بضد اسمه من الكرا وهو بشرط حقل المحذوف من الاسم المرخم منونا
في حكم الثابت على لغة الترخيم الا كثر من العرب لان المعلوم من استقراء كلامهم ان
المحذوف لعلة موجبة قياسية مطردة كما في قاض وقاضين في حكم الثابت ولا شك ان
الترخيم قريب منه فاجرى مجراه فانه قياسي مطرد بطلب التخفيف في النداء فيصح
المنادى إلى ما يليق من الامر الذي ينادى لاجله فكانت مثابة الواجب الا قيما
يعاد فيه الحركة الاصلية للساكنين لانه حد هما لقولك كاد زيد لان مخففة مكسورة
والاصل زيدا لشدة بها شم فاصل مزيد فاذا رخمته بحذف الدال الثانية بقيت
الاولى ساكنة بعد الالف من غير ان يكون هناك ادغام فيلزم التقاء الساكنين على
غير حدها اذ القياس في التقاء الادغام المتوقع للالتقاء كما في الضالين ونحوه فجب
رد الدال الاولى الحركة الاصلية وهي الكسرة والاشكال هنا لو يعتبر فيه كون
المحذوف في حكم الثابت فلذلك استثناه واقول اذ الركني المرخم متحركا في الاصل
نحو اسحار بكسر الهمزة وفتحها وهو بقبلة تسمى الابل ورخمت فقيل يا سحار بفتح المدغم
انا عاد وغيره بكسر الساكنين وعلى كل فهو مما يستثنى من كون المحذوف منويا كالمسئلة
المتقدمة منها وجه تخصيص تلك وجعل المحذوف منويا على راي لبعض المدرسين نظرا الى
ان الترخيم وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب لانه يباح فان اصحاب هذا
الراي لا يجعلون المحذوف منه منسيا فيبوبه على العدم وذلك لان ترخيمه شاذ فلو لم
لكان التزاما الترخيم والتزام ما هو شاذ شاذ مزدوج بالشذوذ والاخرج
المتمي يحيلوي وطيلسان على لغة كسر اللام اذ لا يوجد فعلل بضم الفاء بلا تاء
وهذا تعليل لاستثناء المسئلة الاولى وذلك اذا سمي شخص بحيلوي ثم رخمه
بحذف



بحذف ياء النسبة فلو اخذت تعبر الياء وسماه بها لزوم قلبها واوا لوقوعها طرفا
وانفتاح ما قبلها وحينئذ يلزم ان لا يكون الالف للتانيث لانها لا يكون منقلبة
عن شيء فيلزم وجود فعلل بدون التانيث وليس مثله موجودا في كلامهم كذا قيل
وهي بنوت والفها للتانيث وقال قوم الفها للالحاق والواحد بهان والله
نقله ابو حيان وغيره فتراجح التسهيل انك اورخت حيلوا على لغة الاستقلال
لوجب به صرفه لان الف ليست للتانيث لكونها منقلبة وما ذكره المولف موجود
في اللباب وكلاهما اعتمادا على ما حكاه عن المبرد وانبعه بان قال وعليان نحو
الاخفش جوازها لانه يكون ان ملحقا بمجدب بفتح الدال قال الرضي واما السكران
فاجازها وان لم يغب فعلل قال لان هنا شيء عوض وليس بمبنية ولم يوجد
فيعل بكسر العين في غير الاجوف نحو ميق وليتن وهذا تعليل الاستثناء المسئلة
الثانية وتقديره انه لو رخم طيلسان بتقدير كونه مكسورا للام على لغة الاستقلال
لادى الى وزن لا نظير له فان فيعلا بكسر العين لم يوجد في غير الاجوف وطيلس
ليس باجوف قال الرضي واجاز السيرافي ترخيمه على هذه اللغة نظرا الى ان مثل
ليت باصلية الا ترى انه يجوز لقاقا ان نقول في منصوب على نية الاستقلال
يا منص وفي خصم يا خصو مع انه منع وقع ليتا مع بقية هذا كلامه محذوف والله اعلم
في غير المنادى بحيث ما قاله ابو علي لا يخالف فيه اهل اللغة الاولى وهي لغة ترخيم
في ترخيم المنادى في حكم الثابت واما ما قاله في قول الشاعر الا اصبحت حيا لكم رياما
واصبحت منك شاسعا ما ما نادر فلا يصح جعله مستندا لان ترخيم غير المنادى
يجي على لغة من ينوي والمراد بالحيا ال هنا بالهمزة والرئام البالية جمع رمة و
الشاسعة البعيدة واما مرخما ما سماه ملة قلت وهذا ما قاله المولف تعجيب فان
الخلاف بين المبرد وسيبويه في المسئلة ما مؤول فالمبرد يقول انما يقول بكون الترخيم
في غير المنادى على لغة الاستقلال وسيبويه يجوز المذهبين فيه بدليل البيت اذ